بعد مرور احد عشر يوما من الاضراب:

الأسرى الفلسطينيون يناشدون المنظمات الدولية للعمل على إيقاف الممارسات الصهيونية ضدهم

■ طفل فلسطيني يحمل صورة والده الأسير في سجن الاحتلال أمس .. رويترز

□ *القدس المحتلة/ عمان/ ق ن ا/..*

دخل اضراب الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الاسرائيلي المفتوح عن الطعام امس يومه العاشر على التوالي احتجاجا على الممارسات اللانسانية التي ترتكبها سلطات السجون الاسرائيلية بحقهم ولجوئها الى اساليب لا اخلاقية في التعامل مع الاسرى وتعريضهم للتعذيب الجسدي والنفسي اضافة الى حرمانهم من العلاج.

وتقول المنظمات الحقوقية ومنظمات حقوق الانسان ونادي الاسير الفلسطيني ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تلجأ الى الاعتداء على الاسرى المضربين واستخدام الصعقات الكهربائية لتعذيبهم لكسر اضرابهم كما انها تحاول الالتفاف على قضايا الاسرى والمعتقلين بالطلب منهم وقف اضرابهم اولا قبل الدخول في مفاوضات مع سلطات السجون لدراسة مطالبهم.

واكدت مصادر نادي الأسير الفلسطيني ان حالات الكثير من الاسرى تدهورت وهي تدعو للقلق فيما حملت السلطة الفلسطينية سلطات السجون الاسرائيلية مسؤولية تدهور اوضاع الاسرى وطالبت بايفاد لجان دولية وخاصة من منظمة الصليب الاحمر لمعاينة الاسرى بسبب استمرار الاضراب في الوقت الذي منعت فيه سلطات الاحتلال بعض النواب العرب في الكنيست من زيارة الاسرى والمعتقلين والوقوف على اوضاعهم الصحية.

■ آرون غاندي بالاردن أمس.. رويترز

واشار نادي الأسير الى ان العلاج الطبي المقدم للاسرى هو علاج شكلي في حين ترفض ادارة السجون نقل اي اسير الى المستشفى خارج السجن.

وناشد عيسى قراقع رئيس نادي الأسير اللجنة الدولية الصليب الاحمر الدولي العمل بشكل طارئ وسريع وزيادة عدد طواقمها العاملة وزيارة السجون بشكل مكثف للاطلاع على ظروف الاسرى الصحية التي بدأت تتدهور بسبب الاضراب المفتوح عن الطعام.

ووجه الاسرى والمعتقلون الفلسطينيون والعرب نداء الى اصحاب الضمائر الحية والمؤسسات الحقوقية والانسانية والقانونية والى الامم المتحدة وأمينها العام والى الصليب الاحمر لايقاف الحقد المتدفق وهذه السادية المقيتة التي تمارسها مصلحة السجون الاسرائيلية بدعم رسمي.

من جهته اكد أرون غاندي حفيد الزعيم الهندي الراحل المهاتما غاندي حق العودة للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

ودعا غاندي الذي يزور الأردن حاليا على رأس وفد من منظمة السلام واللاعنف الامريكية خلال زيارته الى خيمة التضامن مع الاسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية في مخيم البقعة الاردني شمال عمان الى وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني الذي يعيش ظروفا صعبة في ظل الاحتلال .. مشيرا الى ضرورة اطلاع العالم الخارجي وخاصة الولايات المتحدة على معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى والمخيمات منذ اكثر من خمسين عاما.

واعلن غاندي اضرابه عن الطعام امس تضامنا مع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية المضربين عن الطعام.. معربا عن أمله باطلاق سراحهم في أسرع وقت ممكن.

وأدانت لجان الرعاية الصحية في مدينة نابلس بشمال الضفة الغربية ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي والذين دخل اضرابهم المفتوح عن الطعام يومه العاشر.

وقالت اللجان في بيان اصدرته أمس ان الاسرى والمعتقلين يخوضون اضرابا عن الطعام نتيجة لما يتعرضون له من اساليب تعذيب نفسية وجسدية كالتفتيش العاري والاذلال المتعمد والمهين لهم ولذويهم اثناء الزيارات اضافة الى الضرب والعنف والغرامات الباهظة وسياسة العزل في ظروف صعبة تنعدم فيها الرعاية الطبية.

وطالب البيان المنظمات الحقوقية والانسانية وكل الشرفاء في العالم بالتضامن مع الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال والضغط على اسرائيل لاجبارها على تلبية مطالبهم الشرعية.

وتوجه البيان الى منظمة الصليب الأحمر الدولي للتدخل الفوري والوقوف على الوضع الصحي المتردي للاسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام مشيدا في الوقت ذاته بصمود الأسرى وارادتهم التي لاتلين.

ومن جهة اخرى حذر تقرير صادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة يونيسف امس من انه اذا لم يطرأ تراجع لحدة الصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين او لم يتحسن الاقتصاد الفلسطيني فان انهيارا كبيرا سيحدث في مجالي الصحة والتغذية للاطفال الفلسطينيين خلال السنوات القليلة المقبلة.

ودعا التقرير الذي وزعه مكتب اليونيسف في فلسطين امس الامم المتحدة من خلال منظماتها الانسانية والدولية الى سرعة التحرك من أجل درء الخطر عن الاطفال الفلسطينيين وامدادهم بالمواد الغذائية اللازمة والمساعدات الصحية الضرورية خلال هذه الفترة التي يتعرضون فيها الى اطلاق نار عشوائي من قبل الجيش الاسرائيلي اثناء المواجهات.

من جهة اخرى قامت وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية في رام الله امس بتوزيع نص رسالة ارسلتها سمية البرغوثي نائبة المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة للامين العام للامم المتحدة دعت فيه مجلس الامن الدولي والدول الاعضاء في المنظمة الدولية الى وضع حد لانتهاكات اسرائيل الواضحة للقانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان.

وقالت في رسالتها ان السياسيات والممارسات الاسرائيلية المستمرة بما فيها ارتكاب عمليات الاعدام الخارجة عن نطاق القانون والانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان ضد الشعب الفلسطيني هي خروقات خطيرة للقانون الدولي.. مشيرة الى ان تزايد تفاقم الوضع الأليم على الأرض يضاعف من آلام الفلسطينيين .

ودعت المجتمع الدولي الى ان يواصل العمل من أجل وضع حد لجميع التصرفات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وان يكفل امتثال اسرائيل للقانون الدولي وللتزاماتها.

الحيرة تلف الاطراف المتحاربة في كيفية الخروج من النفق

أزمة النجف تتفاعل .. والحل يتأرجح بين الحرب والسلم

■،، بغداد/..

مازالت أزمة النجف مشتعلة، للأسبوع الثالث على التوالي، دون أن تخمد لها نار، وينطفئ لها أوار، ودون أن تلوح في الأفق بوادر حل سلمي عاجل وعادل، رغم إعلان الطرفين الترحيب بهذا الحل، دون أن يقدما على خطوات إيجابية حقيقية بشأنه، لإنهاء النزاع الدائر في مدينة النجف، وعدد من مدن الجنوب العراقي.

رحى الحرب الدائرة تدور دون كلل أو توقف في النجف، وفي بعض مدن الجنوب العراقي، وتصاعد حدة التصريحات الحكومية، ثم خفوتها، دفعت بالعديد من المراقبين إلى القول إن حكومة إياد علاوي المعينة فشلت حتى الآن على الأقل، في احتواء التيار الصدري، الذي أثبت، رغم الكثير من التناقضات، دأبا على الصمود في وجه حكومة علاوي وقوات الاحتلال، على ما تعرض له من هجمات قاسية.

ويؤكد عدد كبير من المراقبين أن حكومة علاوي فشلت في احتواء التيار الصدري، مثلما فشل التيار الصدري في المحافظة على العديد من المكاسب السياسية، التي تحققت له في الأسبوعين الأول والثاني من المواجهة، عندما قررت عناصر «جيش المهدي» مهاجمة أنابيب النفط العراقية ومنشآتها، مما خلف ردة فعل سلبية بعض الشيء لدى المواطن العراقي، الذي تعاطف إلى حد كبير مع الصدر.

ويشير جلال عبد الرحمن، الكاتب الصحفي، إلى أن لجوء حكومة علاوي إلى استخدام القوة جعلها في النفق، الذي لا يبدو أي بريق ضوء في نهايته. فهذا الحل «كان قاسيا على العراقيين عموما، وليس على التيار الصدري وحده، فقد جعل الشعور بالخوف من الحكومة، وردة فعلها تجاه المعارضين السياسيين لها تتعاظم. كما إنه، وبعد مضي الأسابيع الثلاثة الأولى من القتال والحصار، فإن تيار الصدر مازال قائما، فيما بدأت الحكومة بالترنح، من خلال التناقض في تصريحاتها».

وهكذا فربما أصبح الحل السلمي الذي ينادي به الطرفان، «قريبا بعيدا». فلا أحد يرفض الحل السلمي، غير أنه لا أحد في ذات القوت، يقدم خطوة واحدة باتجاه التوصل إلى هذا الحل، مما يعني أن هناك نوايا فقط، وهي ليست كافية، على كل حال.

وعادت حكومة علاوي، بعد التصريحات النارية لوزرائها إلى شيء من الصواب، وحاولت تهدئة «اللعب»، من خلال التأكيد على استعدادها لحل الأزمة بصورة سلمية، بل إنها أوفدت وفدا رسميا للقاء المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني، وبحسب مصادر حكومية عراقية فإن الوفد الذي ترأسه الأمين العام لمجلس الوزراء، الدكتور زهير عبد الغني حمادي، قد تباحث مع السيستاني بخصوص أزمة النجف، وكيفية إنهائها بالطرق السلمية، دون إراقة المزيد من الدماء، إلا أن الحكومة، وعلى الرغم من ذلك، أبقت الباب مفتوحا على مصراعيه أمام الحل العسكري.

ويفسر عدد من المراقبين نزوع حكومة علاوي إلى تهدئة «اللعب»، وتخفيف وتيرة التصريحات ضد الصدر وأتباعه، إلى رغبة واشنطن بالدرجة الأساس في حل سلمي لقضية النجف بعد أن أصبحت تتفاعل أكثر كلما طالت أكثر. كذلك فإن هناك أنباء تؤكد وقوع خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، في الجانب الأمريكي، والعراقي، الذي يهاجم المدينة المحاصرة.

■ جنود من الشرطة العراقية بالنجف أمس.. epa

كما إن شعور حكومة علاوي بتنامي تيار الصدر، بعد مهاجمته، وحصول ما يشبه التمرد في العديد من الأجهزة الأمنية، التابعة لها، كل ذلك دفع بالحكومة إلى البحث عن مخرج سلمي لأزمة النجف الملتهبة، وهو الحل الذي لا يعجب بعض الأطراف المتنفذة في الحكومة المعينة، التي تعتبر أن عدم تحقيق مطالب الحكومة بنزع أسلحة ميليشيات «جيش المهدي»، وتحويله إلى تيار سياسي، ومغادرة الصحن الحيدري، فشلاً كبيراً بالنسبة لحكومة علاوي، التي تعد العدة لمهاجمة أهداف أخرى، في مدن عراقية أخرى، تعد متمردة بمفهوم الحكومة العراقية المعينة.

التنازع واختلاف وجهات النظر بين تيارات الحكومة العراقية المختلفة، التي هي بالأحرى انعكاس لاختلاف وجهات نظر خارجية، لها أجندتها الخاصة في العراق، يقابله في الطرف الآخر تنازع واختلاف في وجهات النظر. إذ تؤكد مصادر مطلعة مقربة من تيار الصدر أن هناك اختلافاً أبين أقطاب التيار الصدري بشأن كيفية إنهاء أزمة النجف، وإيقاف العمليات العسكرية ضد المدينة.

وتؤكد تلك المصادر المقربة للتيار الصدري أن بعض الأطراف في التيار، تؤيد تنفيذ المطالب الحكومية الثلاثة، وتعتزم تلك الأطراف إعلانها قبول تلك المطالب، في المناطق التي تسيطر عليها، في عدد من مدن الجنوب العراقي. فيما يرى آخرون من داخل التيار الصدري أن التيار بدأ يحقق العديد من المكاسب، التي ربما ستتبدد إذا ما أقدم هذا التيار، على الرضوخ إلى مطالب الحكومة العراقية.

وربما كان من بين أبرز تلك المكاسب، ما تحقق لهذا التيار من تأييد شعبي واسع، ليس على المستوى المحلي فحسب، وإنما كذلك على المستوى العربي والإسلامي، الذي يرى في هذا التيار بارقة أمل، في سبيل توحد جهود المقاومة العراقية سنية وشيعية ضد الاحتلال الأمريكي.

وفي هذا السياق يؤكد ستار جبار أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد، في تصريح خاص لوكالة «قدس برس» أن حل الأزمة ربما بات قريبا جدا، إلا أنه قرب أشبه بالبعد المطلق، على حد تعبير هذا الجامعي، الذي يؤكد أن «الحل السلمي مازال ممكنا، وربما هو قريب، إلا أنه قد يتحول إلى حل بعيد جدا عندما يفكر المتحاربان بقوانين الربح والخسارة. ففي كل حرب أو نزاع لا بد أن تكون هناك غلبة لكفة على أخرى، على أن الانتصار المطلق دائما هو الذي لا مكان له في النزاعات. غير أن لحسابات السياسة قوانين تختلف عن قوانين الحرب، لذلك فإن الحل السلمي قريب بعيد، يلوح كلما فكر الطرفان بأن الخاسر كليهما، ويبتعد كلما فكر الطرفان أو أحدهما بالمكاسب السياسية».

وبعيدا عن حسابات السياسة فإن أزمة النجف تتعرج في سيرها، فتارة تميل يمينا، وأخرى شمالا. فهي أزمة تعرجت كثيرا، وباتت لعبتها السياسية غير مطروقة، في الوقت الراهن على الأقل. فالحل العسكري لم يترك مجالا لفرصة أخرى لتطويق الأزمة، إلا أن الرهان على تبدد ليل النجف يبدو أنه لن يكون قريبا، على أي حال، كما يرى العديد من المراقبين العراقيين.

خدمة قدس برس

لحود يربط تجديد ولايته لرئاسة لبنان بأغلبية برلمانية

■،، بيروت/ أ ف ب/..

أعلن رئيس الجمهورية اللبنانية أميل لحود مساء أمس الثلاثاء عن استعداده لتجديد ولايته التي تنتهي في نوفمبر المقبل اذا رغبت الأغلبية النيابية.

وقال لحود لزواره وفق بيان صادر عن رئاسة الجمهورية أنه في حال رغبت الأغلبية النيابية باسناد هذه المهمة اليه فهو جاهز لها.

واشار لحود إلى أنه جاهز للاستمرار في منصبه لفترة جديدة بحسب الأصول الدستورية المعتمدة التي تحدد آلية التعديلات الدستورية على أساس المصلحة العامة وليس على أساس الشخص.. بشار إلى أن الدستور اللبناني لا يجيز لرئيس البلاد أن يترشح لولايتين متتاليتين ويتطلب بالتالي ترشيح لحود اجراء تعديلات دستورية.

من ناحيته ذكر لحود بأن برنامجه الذي أعلنه عند ترشحه لمنصب الرئاسة في المرة الأولى منذ ست سنوات هو برنامج متكامل على الصعيد الاستراتيجي وعلى الصعيد الداخلي معربا عن رضاه عما حققه على المستوى الاستراتيجي وعن عدم رضاه عن التعثر على المستوى الداخلي محملا المسؤولية في ذلك إلى جميع اركان السلطة.

وقال: أنا راض عما نفذ حتى الآن على المستوى الاستراتيجي لا سيما رفض التوطين للفلسطينيين ومن مجريات الوضع في العراق وصولاً إلى موقف لبنان الواضح من الحرب على الإرهاب.

وأضاف أنه غير راض عما تحقق بالنسبة إلى المستوى الداخلي لا بسبب مضمون خطاب القسم بل إلى الظروف التناقضات التي حالت دون تطبيقه كما يجب في المجالات السياسية والاقتصادية والادارية والقضائية.. وهذا التعثر مسؤولية مشتركة بين جميع اركان السلطة.

وطرح سياسيون لبنانيون التقوا الرئيس السوري بشار الأسد امكانية التجديد لأميل لحود أو تمديد ولايته التي تنتهي في ٢٤ نوفمبر القادم.. وقال النائب الماروني سليمان فرنجية اثر لقائه الرئيس السوري أن خطوط التمديد ارتفعت من ٢٠٪ إلى ٦٠٪ رغم اشارته إلى أن الخيارات الأخرى مازالت واردة.

ورجحت سوريا التمديد أو التجديد للحود في وقت تواجه فيه تحدي قانون ماسيسمى محاسبة سوريا الذي اعتمده الكونغرس الأمريكي.

هذا ويأتي كشف لحود موقفه غداة رفض مفتي الجمهورية السني رشيد قباني والشيعي عبدالأمير قبلان المساس بالدستور اسوة بالبطريرك الماروني نصر الله صفير زعيم اكبر طائفة مسيحية في لبنان التي يتم اختيار رئيس البلاد من صفوفها.